Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

2019/0041681/5

الوفد الدائم لدولة قطر / نيويورك

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights OHCHR, and has the honor to refer to Note verbal Ref: NP/AK dated 9 April 2019 in which Member States were requested to provide information on their cooperation with United Nations Agencies, organizations, funds and programmes and other steps taken in the framework of the UN Plan of Action to address the safety of journalists, both online and offline.

In this regard, the Permanent Mission of the State of Qatar has the further honor to attach herewith a copy of the input of the State of Qatar regarding the aforementioned request as received from the relevant authority in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights OHCHR, the assurances of its highest consideration.

New York, 28 May 2019

PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR New York

OHCHR – United Nations Office at Geneva
CH-1211 Geneva 10
Fax: +41 22 917 90 08
Email: registry@ohchr.org

معلومات حول تنفيذ قرار الجمعية العامة المعنون " سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب"

- انضمت دولة قطر مؤخراً إلى العهدين الدوليين لحقوق الإنسان (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب المرسوم رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب المرسوم رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨.
- وفي إطار تعزيز حرية الرأي والتعبير وحماية الصحفيين تم اعتماد مشروع قانون جديد من قبل مجلس الوزراء وهو مشروع قانون بتنظيم الأنشطة الإعلامية بديلاً عن القانون السابق رقم (٨) لسنة ٧٩ بشأن المطبوعات والنشر. تم صياغة مشروع القانون وفقاً للمعايير الدولية المقررة في هذا الشأن تمشياً مع المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (١٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. من اهم تلك المعايير التي تم إدراجها في المشروع دعماً لحماية الصحفيين فقد نص المشروع على حرية الصحفي وعدم التعرض له بالحبس بسبب الآراء التي يبديها بمناسبة مباشرته لعمله الصحفي. كما تم استبعاد اية تدخلات إدارية على النشاط الصحفي مثل اغلاق الصحف اداريًا، أو فرض غرامة على الصحفي، على أن تتولي السلطة القضائية ممثلة في المحاكم المختصة الفصل في كل ما من شأنه ان يشكل مخالفة للقانون.
- أصدر مجلس الوزراء القطري قراراً بتحديد الفئات التي لها الحق في طلب اللجوء السياسي بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ بتنظيم اللجوء السياسي، ومن بين هذه الفئات:
  - مراسلو ومندوبو وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة الذين يعملون على توثيق وتصوير الوقائع والأفعال التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ويتعرضون للملاحقة والتهديد بسبب عملهم.
  - الكُتاب والباحثون الذين يعبرون عن آرائهم في الصحف والمجلات أو المدونات الالكترونية ويتعرضون للملاحقة والتهديد بسبب ذلك.
- كما ان حرية الصحافة مكفولة بموجب الدستور القطري ولم تشهد دولة قطر اعتقال تعسفي او احتجاز للصحفيين ولا وجود للرقابة المسبقة على ما ينشر، كما ساهمت دولة قطر في

العديد من المحافل الدولية في حماية الصحفيين واحتضنت العديد من المؤتمرات لحماية الصحفيين آخرها المؤتمر الدولي حول " الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي" الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع البرلمان الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

- إضافة إلى ذلك تصدت الدولة لكل المحاولات التي ترمي إلى ضرب الحرية من ذلك موقف الدولة فيما يتعلق بقناة الجزيرة إزاء مطالب الدول بتحجيم دورها الإعلامي.